الواجب فتجرده عن الماهية وقيامه بذاته اما للذاته فيكون كل وجود مجردا لان مقتضى ذات الشي لا يختلف ولا يتخلف عنه
فيكون وجود الممكن ايضا مجردا عن الماهية وقد ابطلناه في البحث الاول واما للغير فيكون تجرد واجب الوجود لعلة منفصلة
فلا يكون الواجب الذي هو ذلك الوجود المجرد واجبا لاحتياجه في تجرده وقيامه بذاته الى غيره سوا كان ذلك الغير وجوديا
او عدميا هذا خلف الوجه الثاني ان الواجب مبدا للممكنات كلها فلو كان هو الوجود المجرد القايم بذاته فالمبداء
للممكنات اما الوجود وحده او هو مع قيد التجرد والاول يقتضي ان يكون كل وجود مبداء الواجب مبداء له فيكون كل
شي من الاشيا الموجودة مبداء لكل شي منها حتى لنفسه ولعلله لان الوجودات متساوية متماثلة الماهية وبطلانه اظهر
من ان يخفى والثاني يقتضي ان يكون التجرد وهو عدم جزءا من مبداء الوجود اى فاعله وانه محال بديهة وموديا الى انسداد العروض
باب اثبات الصانع لانه لما جاز ان يكون المركب من العدم موجدا مع كونه معدوما جاز ان يكون العدم الصرف موجدا
ايضا لا يقال لم لا يجوز ان يكون التجرد الذي هو عدمي شرطا للتاثير لا جزءا من المؤثر فلا يلزم ذلك لانا نقول فاذن كل وجود
مبداء لما الواجب مبداء له الا انه تخلف عنه الاثر لفقد شرطه وفي بعض النسخ لفقد شرط اى شرط يمكن اجتماعه معه لمساواته
وجود الواجب الذي جامعه الشرط ويعود المحال وهو جواز كون كل شي مبداء لكل شي حتى لنفسه ولعلله وقد اجاب عنهما
اى عن هذين الوجهين بعض الفضلاء بان النزاع في ان وجود الواجب عين ماهيته ام لا ليس في الوجود المشترك بين
الموجودات اذ لا يقول عاقل بان الوجود المطلق المشترك عين حصصه والا لكان حصصه امورا متعددة مقارنة للممكنات
بل في وجوده الخاص المخالف في الماهية لساير الوجودات الخاصة المشارك لها في مطلق مفهوم الوجود فان ما صدق عليه انه
وجود اى ما يحمل عليه الوجود مواطاة ليس في الواجب امرا زايدا بل هو عين ماهية الواجب وقايم بذاته وهو المجرد المقتضي
بخصوصية ذاته تجرده عن الماهية وقيامه بذاته وهو المبداء للممكنات فلا يلزم ان يكون ساير الوجودات المخالفة له
في الماهية مجردة ومبداء وانما يلزم هذا اذا كان وجوده مساويا في تمام الماهية لوجودات الممكنات واشتراك الوجود
بينهما وان كان بالتواطي لا يستلزم تماثلها لجواز ان يكون امرا عارضا لها خارجا عن ماهياتها وبهذا القدر تم الجواب عن
الوجهين معا لكنه زاد في التوضيح فقال واما حقيقته اى حصة الواجب من مفهوم الكون في الاعيان فزايد على ماهيته
وهذا الجواب لا يشفي عليلا فانه اعتراف بان حصة الكون في الاعيان عارضة لماهيته كما انها عارضة لماهية الممكنات
والى هذا المعنى اشار الامام الرازي في المباحث المشرقية حيث قال فان قيل الوجود الذي يشارك وجود الممكنات
في المفهوم لازم لماهية الواجب فيكون قد جعل الوجود في حق واجب الوجود مقارنا لماهيته وهذا ترك لمذهب الحكماء
واختيار لما ذكرناه فلا فرق اذن بين الواجب والممكن في كون الوجود زايدا عارضا للماهية الا ان يثبت ان للممكنات
امرا ثالثا وراء الماهية وحصة الكون في الاعيان وهو اى ذلك الامر الثالث ما صدق عليه انه وجود و يثبت ايضا
انه اى ذلك الثالث معروض للحصة من الكون في الاعيان عارض للماهية الممكنة فيظهر الفرق بان في الممكن ثلثة امور
ماهية وفرد من الوجود عارض لتلك الماهية وحصة من الكون الخارجي عارضة لذلك الفرد وفي الواجب امرين فرد من
الوجود وهو عين ماهيته وحصة من الكون عارضة لذلك الفرد فيكون ما صدق عليه الوجود زايدا على الماهية في الممكن
وعينا لها في الواجب ولكن لم يقم عليه اى على ذلك الامر الثالث دليل اصلا بل ولا قال به احد فان التزمه في الممكن ملتزم
اظهارا للفرق التزمنا نحن عروضه في الواجب وقلنا ليس فيه الا ماهية ليست هي فردا من الوجود كما زعمتم بل هي معروضة

لحصة الكون فيكون وجوده اعني تلك الحصة زايدا على ماهيته وطالبنا باثباته في الممكن هذا ما ذكره وقد عرفت انت
ان حقيقة الجواب هو منع تساوي وجود الواجب والممكن في تمام الماهية وان كانا متشاركين في عارض صادق
عليهما هو مفهوم الوجود المطلق سواء كان صدقه عليهما تواطئا او تشكيكا وان قوله واما حقيقته الى قوله ترجيح الجواب
والمناقشة في من الزيادة بطريق المنع خارجة عن قانون المباحثة وبطريق الابطال لا تجدي نفعا لبقاء المنع
بحاله وستعرف من كلام المص ما يدل على ان في الممكن امورا ثلثة ولما زيف جواب ذلك الفاضل قال نعم ههنا
اعتراضان واردان على الوجهين اشار الى اولهما بقوله فان الوجود مقول على افراده بالتشكيك لا بالتواطي فانه
في وجود الواجب اولى واقدم واقوى فيكون الوجود المقول بالتشكيك عارضا لما يصدق عليه من افراده اذ
الماهية واجزاؤها لا يحمل عليها الوجود مواطاة وهي الوجودات لا الاشياء التي يصدق عليها الوجود اشتقاقا
وهي الماهيات فان تخالفها لا ينفعنا مختلفة بالحقيقة اى يجوز ان يكون كذلك لان الاشتراك في العارض لا يوجب
الاتحاد في الحقيقة فقد يكون هو اى الوجود الخاص الذي في الواجب هو المقتضي للتجرد والقيام بالذات وللمبدائية
ولا يلزم مشاركة وجود الممكن له في ذلك الاقتضاء للتجرد والمبدائية لاختلاف الوجودات بالحقيقة واشار الى الثاني
بقوله وايضا قلنا ان نطرح عنا مؤنة بيان التشكيك واقتضائه كون المشكك عارضا لما تحته ونمنع بمجرد المنع ونقول
وان سلمنا ان الوجود امر مشترك معنى بين ما يطلق عليه الوجود فلم لا يجوز ان يكون ذلك المشترك عارضا لافراده وان
يكون حقايق الوجودات متخالفة بالكنه مع التشارك في العارض فيجب لوجود الواجب ما يمتنع على وجود الممكن من
التجرد والمبدائية ويكون الوجود في ذلك كالماهية والتشخص العارضين لما تحتهما فانه يجب لبعض ما صدق عليه احدهما ما
يمتنع لبعض آخر منه وذلك لاختلاف ما صدق عليه بحسب الحقيقة مع الاشتراك فيهما واقول اذا كانت الوجودات متخالفة
الحقايق ومتشاركة في العارض الذي هو الوجود المطلق ففي كل وجود حصة من ذلك العارض ففي الممكنات ماهية ووجود
للوجود الخاص الذي هو معروض للحصة فقد ثبت فيها ثلثة اشيا فهذا الجواب الذي طرح فيه مؤنة التشكيك اذا
حقق كان بعينه جواب ذلك البعض من الفضلاء فتامل دليل آخر وهو الوجه الثالث من الوجوه الدالة على زيادة
الوجود في الواجب الوجوب الذاتي اضافة تقتضي في الواجب طرفين احدهما الماهية والآخر الوجود لانه عبارة
عن اقتضاء الماهية للوجود فيكون وجوده زايدا على ماهيته قلنا كون الوجوب اضافة ممنوع بل هو نفي الماهية
لان الوجوب هو الامر الذي به يمتاز ذات الواجب عن غيره وذلك الامر هو ذات الواجب لانه بذاته ممتاز
عن غيره والصواب ان يقال ان فسر الوجوب الذاتي بالاستغناء عن الغير في الوجود كان امرا سلبيا غير محتاج
الى تحقق شيئين في الواجب وان فسر باقتضاء الذات للوجود فنقول وجوده الخاص الذي هو ماهيته يقتضي بذاته
عارضه الذي هو الوجود المطلق فان قلت فكذا ساير الوجودات الخاصة مقتضية بذواتها لعارضها فتكون
واجبة قلت تلك الوجودات ليست مستقلة في اقتضاء عارضها لانها في ذواتها محتاجة الى غيرها وكذا في اقتضائها
المتفرع على ذواتها بخلاف الوجود الذي هو الواجب فانه مستغن عما سواه بالكلية الزام للحكماء القائلين بان وجود
الواجب عين ذاته وهو الوجه الرابع من تلك الوجوه الا انه الزامي فان الحكماء اتفقوا على ان الطبيعة النوعية تصح
على كل فرد منها ما يصح على الآخر فنقول الوجود طبيعة نوعية مشتركة بين الوجودات فلا يختلف لوازمه فلما ثبت كونه زايدا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)